

757

من وزير المالية
إلى

21 أفريل 2015

الموضوع : حول المساهمة الظرفية الاستثنائية لفائدة ميزانية الدولة
المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 1 أفريل 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه في إطار تطبيق ما ورد بالمذكرة العامة عدد 19 لسنة 2014 المتعلقة باحتساب ودفع المساهمة الظرفية الاستثنائية لفائدة ميزانية الدولة، اعترضتكم صعوبات تتعلق باحتساب الحد الأدنى للمساهمة الظرفية والذي يضبط باعتماد رقم معاملات سنة 2013 وبضبط الأقساط الاحتياطية المستوجبة وذلك باعتبار اعتمادكم لسنة مالية مغايرة للسنة المدنية حيث تبدأ في غرة نوفمبر من سنة ما وتختتم في 31 أكتوبر من السنة الموالية. وطلبتكم توضيحات في الموضوع.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 26 من قانون المالية لسنة 2015، تحتسب المساهمة الظرفية في الحالة الخاصة حسب نفس النسب والأجال المنصوص عليها بالفصل 29 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 أي على أساس القسطين الاحتياطين الثاني والثالث المحتسبين على الضريبة المستوجبة على نتائج السنة المالية الممتدة بين سنتي 2013 و 2014 واللذين يحل أجل التصريح بهما خلال سنة 2015 أي 28 جويلية و 28 أكتوبر 2015.

ولضبط الحد الأدنى للمساهمة الظرفية المذكورة، يتم كذلك اعتماد رقم المعاملات لنفس الفترة أي رقم معاملات السنة المالية الممتدة بين سنتي 2013 و 2014.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد للمالي